



## المؤتمر العام

الدورة الحادية عشرة

فيينا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥  
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

### الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

#### اقتراحات المدير العام المنقحة

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢	٣-١	أولاً- مقدمة
٢	١٠-٤	ثانياً- السياق البرنامجي
٣	٦١-١١	ثالثاً- برنامج التعاون التقني
٣	١٥-١١	خريطة الخدمات ١ - الإدارة الرشيدة للصناعة والإحصاءات الصناعية
٤	٢٣-١١	خريطة الخدمات ٢ - ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
٥	٢٧-٢٤	خريطة الخدمات ٣ - القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة
٦	٣٧-٢٨	خريطة الخدمات ٤ - تنمية القطاع الخاص
٩	٤٥-٣٨	خريطة الخدمات ٥ - الصناعات الزراعية
١١	٥٢-٤٦	خريطة الخدمات ٦ - الطاقة المستدامة وتغير المناخ
١٢	٥٥-٥٣	خريطة الخدمات ٧ - بروتوكول مونتريال
١٣	٦١-٥٦	خريطة الخدمات ٨ - الإدارة البيئية
١٤	٦٦-٦٢	رابعاً- برنامج البحوث والدراسات الاستقصائية للقدرة التنافسية
١٤	٦٤-٦٢	برنامج البحوث
١٥	٦٦-٦٥	الدراسات الاستقصائية للقدرة التنافسية
١٥	٦٧	خامساً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق الى الاجتماعات.

V.05-88740(A)



## أولاً - مقدّمة

واعتمدها الدورة السادسة والعشرون لمجلس التنمية الصناعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، ثم أقرها لاحقاً المؤتمر العام في القرار م ع-١٠/م ٢ بشأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٥- ويتواصل أيضاً تحديد الأهداف والأولويات البرنامجية لليونيدو من خلال القرارات الأعم التي يتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية. وتتمثل أهم تلك القرارات في الأهداف الإنمائية للألفية، المستمدة من إعلان الألفية الذي اعتمده مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٦- ومع مراعاة ما تنص عليه خطة الأعمال والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجتمع الدولي في محافل أخرى، صاغت الأمانة في عام ٢٠٠٣ استراتيجية مؤسسية للمنظمة، عنوانها "تنمية الصناعة: زيادة الإنتاجية من أجل التقدّم الاجتماعي". وفيما يتعلق بالتدخلات المحددة التي تقوم بها اليونيدو، تلاحظ الاستراتيجية المؤسسية أن وظيفة خدمات التعاون التقني ووظيفة المحفل العالمي اللتين تقوم بهما اليونيدو يمكن أن تجمعا من الناحية التحليلية حول مجالين أساسيين للميزة النسبية هما: نشر التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل الوصول إلى الأسواق وتحقيق التنمية. وفي كلا المجالين، تقضي الاستراتيجية المؤسسية بأن تواصل اليونيدو تشديد وتدقيق تركيزها على أقل البلدان نمواً وعلى الفقراء، وأن تظل الاستدامة البيئية للتنمية الصناعية عنصراً أساسياً في خدمات اليونيدو.

٧- واستناداً إلى الاستراتيجية المؤسسية، أُجري في عام ٢٠٠٣ استعراض شامل لخدمات اليونيدو، أدّى إلى صوغ نماذج الخدمات الثماني المنقحة التالية:

١- وفقاً للممارسة الراسخة، وكما هو متوخى في الوثيقة IDB.29/6-PBC.20/6، تعرض هذه الوثيقة الاقتراحات المنقحة والموضوعة في صورتها النهائية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

٢- وكانت اقتراحات المدير العام الأولية (IDB.29/6) قد عرضت على الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية، وفقاً لمقرر المؤتمر العام م ع-٢/م ٢٣، بصيغتها التي عدلت لاحقاً في القرار م ع-٦/م ١٠، الذي يطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس في السنة الأولى من كل فترة مالية، عن طريق اللجنة، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل للسنوات التالية للفترة المالية الجارية. وقد توقعت الفقرة ١٧ من الوثيقة IDB.29/6 أنه سوف يتعيّن تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالاقتراح مع وضع الصيغة النهائية لمحتواه الموضوعي.

٣- وفي غضون ذلك، عرضت الموارد اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في اقتراحات البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (IDB.30/6) ثم في الاقتراحات المنقحة (GC.11/11). وينبغي أن ينظر في هذه الوثيقة مقترنة بتلك الاقتراحات، المنظمة حسب عناصر البرنامج.

## ثانياً - السياق البرنامجي

٤- لا تزال الأهداف والأولويات البرنامجية العريضة لليونيدو تُستمدّ من خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي أقرها المؤتمر العام في القرار م ع-٧/ق ١. وقد تم تناول هذه الأهداف والأولويات البرنامجية بالمزيد من الصقل في مجموعة مبادئ توجيهية استراتيجية باسم "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو"،

أنشطة تعاون اليونيدو التقني ونماذج خدماته (الفصل الثالث يشير) مبادئ الإدارة القائمة على النتائج كما هي مبينة في اقتراحات البرنامج والميزانيتين المنقحة (GC.11/11).

١٠- وعلاوة على ذلك، وتسليما باحتياجات المناطق المختلفة، يقضي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بزيادة التمييز الإقليمي في تقديم الخدمات الواردة في الإطار، كما هو مبين بتفاصيل أكثر في ورقة غرفة المؤتمرات منفصلة (GC.11/CRP.3). ويرد في ورقة غرفة المؤتمرات. أيضا ملخص لما تقدمه اليونيدو من أنشطة داعمة للبرامج الرئيسية ضمانا للتنفيذ الفعال لبرامجها.

### ثالثا- برنامج التعاون التقني

نميطة الخدمات ١- الإدارة الرشيدة للصناعة والإحصاءات الصناعية

١١- يقصد من الخدمات التي تقدم في إطار هذه النميطة أن تحسّن صوغ وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والسياسات الصناعية بغية تعزيز مساهمة الصناعة في نمو الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه التحديد، توفر النميطة خدمات التعاون التقني في مجال الإدارة الصناعية الرشيدة والخدمات المتعلقة بجمع الإحصاءات الصناعية ومعالجتها وتعميمها.

١٢- ويقصد بخدمات التعاون التقني التي توفرها اليونيدو في مجال الإدارة الصناعية الرشيدة تحسين قدرات اتخاذ القرارات لدى الوزارات والهيئات الحكومية وهيئات القطاع الخاص، مثل الرابطة الصناعية وغرف التجارة والصناعة، ومؤسسات الدعم الصناعية الأخرى المشاركة في وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الصناعية. ويقدم الدعم أيضا في مجال تحسين نظم الإدارة الصناعية الرشيدة، ولا سيما في إقامة الشراكات والآليات التشاورية في القطاعين العام والخاص.

نميطة الخدمات ١- الإدارة الرشيدة للصناعة والإحصاءات الصناعية

نميطة الخدمات ٢- ترويج الاستثمار والتكنولوجيا

نميطة الخدمات ٣- القدرة التنافسية الصناعية والتجارة

نميطة الخدمات ٤- تنمية القطاع الخاص

نميطة الخدمات ٥- الصناعات الزراعية

نميطة الخدمات ٦- الطاقة المستدامة وتغيّر المناخ

نميطة الخدمات ٧- بروتوكول مونتريال

نميطة الخدمات ٨- الإدارة البيئية

٨- وكما هو مبين في الوثيقة IDB.29/6 التي قدمت إلى الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ فإن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ انبثق من الإطار البرنامجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وحافظ على قدر كبير من التواصل معه. وقد تيسّر هذا التواصل من خلال التداخل بين فترتي الإطارين في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومن خلال استمرار الإطار البرنامجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ في التقيد، بصفة عامة، بالأهداف المبينة في الاستراتيجية المؤسسية وفي نماذج الخدمات المستمدة منها. وبالمثل، فإن آليات تنفيذ خدمات اليونيدو المبينة أعلاه تركت أيضا دون تغيير في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

٩- وكما هو مبين في الوثيقة IDB.29/6 أيضا، عدل ترتيب أولويات خدمات اليونيدو الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ لكي يؤخذ في الحسبان جدول الأعمال الإنمائي المتطور. وترد في الفصلين الثالث والرابع أدناه الآثار البرنامجية لهذه التعديلات، فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني وأنشطة المحفل العالمي التي تضطلع بها اليونيدو وبرنامج بحوث المنظمة. ويتبع عرض

- ١٣- وتشمل النواتج الرئيسية للخدمات التي تقدمها اليونيدو في مجال الإدارة الصناعية الرشيدة ما يلي:
- خدمات استشارية سياسية من أجل إعداد التقارير والدراسات والتحليلات المتصلة بالاستراتيجيات والسياسات؛
  - دورات تدريبية على مستوى المسؤولين التنفيذيين لإطلاع مقرري السياسات على أحدث النهج والمعارف فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات والإدارة الرشيدة في المجال الصناعي؛
  - المساعدة على إقامة مؤسسات الدعم الصناعية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والآليات التشاورية من أجل تشجيع تقرير السياسات بتوافق الآراء وإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية الصناعية.
- ١٤- ويهدف المكون الخاص بالإحصاءات الصناعية إلى زيادة استخدام الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المعرفة للإحصاءات الصناعية في رصد وتحليل الأداء الصناعي والاتجاهات الصناعية على الصعيد العالمي والوطني، وتحسين قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال الإحصاءات الصناعية. وستواصل اليونيدو، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عملاً بتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين، تولى المسؤولية عن جمع وحفظ وتعميم الإحصاءات الصناعية الرئيسية العالمية. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليونيدو تقديم الخدمات التقنية لأنشطة مختلفة تقوم بها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ولبناء القدرات المؤسسية للمكاتب الإحصائية الوطنية في مجال الإحصاءات الصناعية.
- ١٥- وتشمل النواتج الرئيسية في المكون الخاص بالإحصاءات الصناعية ما يلي:
- تحديثات سنوية لقواعد البيانات الإحصائية لليونيدو؛
  - مشاريع تعاون تقني في مجال الإحصاءات الصناعية؛
  - تقديم خدمات استشارية لدوائر الإحصاء الدولية من أجل إنتاج وتعميم المعلومات الإحصائية على المستويين الوطني والدولي.
- ١٦- تهيئ الخدمات ٢- ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
- ١٦- تهدف الخدمات المقدمة في إطار هذه النمطة الخدمية إلى تحقيق المهدفين المتصلين والتميزين المتمثلين في حفز الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، من ناحية، وزيادة نقل التكنولوجيا وانتشارها، من الناحية الأخرى.
- ١٧- ويقصد من الجهود التي تبذلها اليونيدو لترويج الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وسائر أشكال تحالفات الأعمال تعزيز المؤسسات التي توفر المرافق العامة اللازمة لترويج الاستثمار والوصول إلى شبكات سلاسل التوريد في البلدان النامية. ويولى اهتمام خاص للترتيبات المؤسسية وبناء القدرات اللازمة لإنتاج المعلومات العمومية من أجل تيسير إيجاد أسواق أكثر كفاءة وأدوات مالية مبتكرة وشبكات عالمية للاستعانة بالمصادر الخارجية، من أجل تشتيت المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات من خلال زيادة الشفافية.
- ١٨- وتشمل النواتج الرئيسية لمكون ترويج الاستثمار ما يلي:
- تعزيز كفاءة منظمي المشاريع والمستثمرين المحتملين، وإذكاء وعيهم بشأن مزاولة الأعمال والإطار القانوني والإداري المرتبط بها؛

الأثر، وعلى وجه التحديد للقطاعات الصناعية ذات الأولوية؛

- تقديم خدمات دعم وخدمات استشارية من أجل إنشاء وتعزيز المراكز والمجمعات الوطنية والدولية للتكنولوجيا؛
- تقديم خدمات استشارية ونقل أفضل الممارسات الدولية من أجل تشغيل مراكز التكنولوجيا ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.

٢٢- وتعمل هذه النواتج على تعزيز القدرات المؤسسية لنظم الابتكار الوطنية، وإنشاء وتعزيز المراكز الدولية والوطنية للتكنولوجيا ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا والشبكات ذات الصلة، والارتقاء بالقدرات الابتكارية للمؤسسات.

٢٣- وإلى جانب ما تقدمه هذه النمطة الخدمية من خدمات متصلة بالتكنولوجيا، أنشأت اليونيدو مؤخرا الفريق المعني بالتكنولوجيات الناشئة، للإشراف على برنامج المنظمة الخاص بتقديم المساعدة إلى البلدان الزبونة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الأحيائية، وتكنولوجيات الطاقة الهيدروجينية. وينسق هذا الفريق الإعداد النظامي والمركز المجال للبرامج الرامية إلى الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة بصفتها أدوات للتنمية الصناعية دعما للنطاق الأوسع لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو.

نمطة الخدمات ٣ - القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة

٢٤- الهدف الرئيسي لهذه النمطة الخدمية هو تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لسلامة المستهلكين وتطوير التجارة في مجالات المعايير، والقياس، والاختبار، وإصدار الشهادات للمنتجات والمنشآت، والاعتماد. وهذا الهدف هو انعكاس لواقع أنه على الرغم من حدوث انخفاض كبير في التعريفات الجمركية والحصص فإن نمو الصادرات من

- تقديم خدمات استشارية من أجل تحقيق الأهداف الاستثمارية وتيسير الوصول إلى الأسواق والوصول إلى مصادر التكنولوجيا واقتنائها؛
- تطوير القدرات المؤسسية في شكل وحدات/ مراكز لتطوير المنشآت، ووحدات لترويج الاستثمار المحلي، ومحاضن للأعمال/التكنولوجيا، ومجمعات للتكنولوجيا، إلخ، وإنشاء أو تعزيز الشبكات الوطنية والدولية.

١٩- والمقصود من هذه المخرجات هو ازدياد القدرات الوطنية على تصميم وإدارة السياسات والاستراتيجيات والأدوات الخاصة بترويج الاستثمار، وزيادة عدد المنشآت المحلية المتصلة بسلاسل القيمة العالمية والتجارة العالمية، وترويج الاستثمارات المحلية، بغية تيسير اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وهيئة فرص العمل.

٢٠- وفيما يتعلق بنشر التكنولوجيا، يسلم بأنه يلزم وجود بنية مؤسسية فعّالة لتوفير ما يلزم من مرافق عامة لترجمة المعارف والمعلومات وبناء القدرات إلى زيادات في الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق هذه البيئة المؤاتية من حيث نشر التكنولوجيا رؤية وجهدا على الصعيد التكنولوجي، وتعزيزا مُركّزا للمؤسسات، واعتماد أفضل الممارسات وأفضل التكنولوجيات المتاحة، والامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويقصد من الخدمات المقدمة أن تساعد على الجمع بين كل هذه العناصر.

٢١- وتشمل النواتج البارزة للمكون الخاص بترويج التكنولوجيا ونشرها من هذه النمطة الخدمية ما يلي:

- تقديم خدمات استشارية من أجل تعزيز نظم الابتكار الوطنية وكفالة متانة الروابط وقوة

في التجارة العالمية، تقدم هذه النمطة الخدمية الخدمات المحددة التالية:

- خدمات استشارية في مجال المعايير والقياس والاختبار وإصدار الشهادات والاعتماد والنوعية؛
- الدعم اللازم لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على وضع المعايير وعلى المشاركة في وضع المعايير الدولية؛
- خدمات استشارية تقنية وما يلزم من المعدات والتدريب للارتقاء بمختبرات القياس والاختبار؛
- المشورة والتدريب في مجال إنشاء بنية تحتية وطنية وإقليمية للاعتماد وإصدار الشهادات؛
- ترويج إبرام اتفاقات الاعتراف المتبادل واستحداث آليات التقييم من قبل النظراء بين دوائر الاعتماد؛
- خدمات استشارية من أجل امتثال عمليات الإنتاج لاتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية للتجارة و التدابير الصحية و تدابير الصحة النباتية وللمعايير المتصلة بالصحة والسلامة والمعايير البيئية واللوائح التقنية للأسواق المستهدفة؛
- خدمات استشارية من أجل إقامة نظم لاقتفاء أثر المنتجات؛
- مبادئ توجيهية ومنهجيات وحزم برامجيات من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على رصد وتحسين أداء الأعمال.

نمطة الخدمات ٤ - تنمية القطاع الخاص

٢٨- تركز هذه النمطة الخدمية على تخفيف حدة الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية وعلى بناء القدرات التجارية.

البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو محدود. وقد بقيت أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، مهمشة في التجارة الدولية وسلاسل الإنتاج.

٢٥- ويرجع هذا الوضع إلى سببين رئيسيين. الأول هو الافتقار إلى قدرات التوريد اللازمة لإنتاج منتجات قادرة على المنافسة تفي بما تضعه أسواق الاستيراد من متطلبات تقنية ورقابية متعلقة بالصحة والسلامة والمسائل البيئية. وقد وضعت منظمة التجارة العالمية، في سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، إطاراً لتلك المتطلبات، وخصوصاً في اتفاقاتها بشأن الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويتعلق السبب الثاني بحاجة البلدان النامية إلى تقديم إثبات معترف به دولياً بمطابقة منتجاتها لمتطلبات الأسواق العالمية. وإذا لم يتوفر هذا الإثبات المعترف به دولياً على الصعيد المحلي فيتعين إيجاداً عن طريق مقدمي الخدمات الموجودين في البلدان الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف.

٢٦- وستصبح الشروط المسبقة للاندماج الناجح في سلاسل القيمة العالمية للإنتاج والتجارة أصعب في المستقبل. وستزداد أهمية المعايير واللوائح التقنية الخاصة التي يضعها كبار المستوردين وسلاسل المحلات التجارية (السوبرماركت)، الخ، وستصير أشد من المعايير واللوائح التقنية الوطنية والإقليمية. وستشكل القدرة على تحقيق المطابقة المعترف بها دولياً لهذه المتطلبات شرطاً رئيسياً للنفوذ إلى الأسواق الأجنبية. وسيستوجب ذلك إنشاء خدمات للمعايرة والقياس، واختبار المنتجات، وإصدار الشهادات للمنتجات والمنشآت، واعتماد المختبرات، والاعتراف المتبادل بين هيئات الاعتماد، وتعزيز تلك الخدمات والاعتراف الدولي بها.

٢٧- وإدراكاً بأن المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة يمكن أن تقدم مساهمة هامة في مساعدة البلدان النامية على زيادة القدرة التنافسية لصادراتها والاستفادة من ازدياد المشاركة

تطوير نظم مستدامة لدعم الأعمال الريفية مرتبطة بالبنيات التحتية الوطنية للمعلومات.

٣١- وفي هذا السياق، سيواصل إعطاء الأولوية للبرنامج الخاص بتكوين تجمعات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسيبذل جهد ملموس لتوسيع البرنامج ليشمل بلدان جديدة، ولصقل الأدوات والمنهجيات المستخدمة لترويج نهج تطوير التجمعات والتشبيك. وسيشدد بقدر مزيد على تطوير التجمعات الريفية والحرفية، وعلى ترويج علاقات التوأمة بين التجمعات الموجودة في البلدان المتقدمة النمو والنامية. وسوف تستحدث آليات محسنة للرصد والتقييم، وستختبر أيضا إمكانية استخدام نهج التجمعات بصفة آلية لتحسين تنفيذ مشاريع أوسع نطاقا لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك مثلا في ميادين الامتثال للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وعلاوة على ذلك، ستستكشف آفاق زيادة فعالية إدماج نهج اليونيدو الخاص بتطوير تجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنيات المحلية المستدامة.

٣٢- وفي الجانب الخاص بوظيفة المحفل العالمي، ستواصل اليونيدو تعاونها مع منظمة العمل الدولية في ميدان التدريب المتعلق بالتجمعات، ولكن سوف تستكشف أيضا إقامة شراكات جديدة (مثلا مع الجامعات) من أجل تحسين تقديم المحتوى في هذه البرامج التدريبية. وستعزز فرص التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان تطوير التجمعات، وذلك بإقامة مركز تفوق معتمزم في الهند. وأخيرا، ستحافظ اليونيدو على دورها القيادي في لجنة الوكالات المانحة المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة، وذلك في مجال تحديد الممارسات الجيدة في تطوير التجمعات. وستولى عناية خاصة لتقييم التأزر بين تطوير التجمعات، والروابط بين الأعمال، ووصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى سلاسل القيمة العالمية.

والمقصود من مجال التركيز الأول هو المساعدة على تحسين بيئة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء أو تعزيز الخدمات الداعمة اللازمة لتنميتها، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تعزيز كفاءتها الجماعية من خلال أنشطة تكوين التجمعات والشبكات، وتعزيز تنمية قدرات إدارة المشاريع الريفية ولدى المرأة. ويهدف مجال التركيز الثاني إلى تيسير نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية وسلاسل القيمة الدولية عن طريق تعزيز اتصالات التصدير وترويج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتشجيع شراكات الأعمال.

٢٩- وتسليما بأن البيئة الأعمالية المؤاتية هي شرط مسبق حاسم الأهمية لتنمية القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ستدعم هذه النمطة الخدمية بناء القدرات اللازمة لتصميم استراتيجيات متماسكة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بمشاركة متمسمة بالمبادرة من جانب أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. وسيشدد تشديدا خاصا على استحداث برنامج جديد للدعم يهدف إلى تعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات الأعمال، بصفتها هيئات تروج لتحسين بيئة الأعمال وبصفتها جهات تقدم الخدمات للشركات الأعضاء. وسيقدم الدعم أيضا لتعزيز كفاءة السلطات الوطنية والمحلية في صوغ وتنفيذ استراتيجيات قطاعية ومحلية متماسكة.

٣٠- وستركز الخدمات التي تقدم في إطار هذه النمطة أيضا على تعزيز البنيات المؤسسية اللازمة لتوفير خدمات معلومات الأعمال، مثل نظم معلومات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتجات الشبكة العالمية. وهذا التركيز انعكاس لواقع أن توافر الخدمات الداعمة الكفؤة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضروري لتحسين إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولنموها المستدام، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ سينصب التركيز على

• أنشطة تنمية المجتمعات المحلية، بما في ذلك برامج تنمية مهارات تنظيم المشاريع لدى الشباب في المناطق الريفية من أجل الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية عن طريق إنشاء القدرات الإنتاجية وتهيئة فرص العمل؛

• وضع التصورات بشأن أفضل الممارسات، والأدوات، والأدلة، وتعميمها.

٣٥- وفي مجال التركيز الثاني لهذه النميطه الخدمية، وهو بناء القدرات التجارية، سيركز على تعزيز تطوير اتحادات التصدير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤلفة من تجمعات طوعية للمنشآت تكون عادة في نفس قطاع الأعمال أو قطاع الأعمال الفرعي أو في قطاعات أو قطاعات فرعية متشابهة. وتستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بتجميع معارفها ومواردها المالية وصلاتها في اتحاد تصدير، أن تحسّن قدرتها التصديرية كثيرا وأن تخفض التكاليف والأخطار التي ينطوي عليها النفاذ إلى الأسواق الأجنبية. وسيوسّع هذا البرنامج، الذي يغطي حاليا ثمانية بلدان نامية، توسيعا كبيرا، عن طريق مشاريع تعاون تقني جديدة وطائفة واسعة من أنشطة التوعية، تشمل إصدار المنشورات وإقامة منصة على الإنترنت وإعداد برامج وحلقات عمل تدريبية.

٣٦- وستكون مجموعة أخرى من الخدمات المقدمة في إطار مجال التركيز الثاني لهذه النميطه الخدمية متصلة بمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية المتشددة التي تضعها الأسواق الدولية. وهذه الخدمات مجمعة في برنامج مكرّس يهدف إلى تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز شراكات الأعمال. وسيتراد إدماج برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مع غيره من برامج اليونيدو، مثل برنامج التجمعات والتشبيك الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، ضمنا لاتباع نهج تآزري

٣٣- وتنطلق الخدمات التي تتصدى لتطوير مهارات تنظيم المشاريع الريفية ولدى المرأة من واقع أن الخفض المستدام لحدة الفقر يتطلب إنشاء قدرات إنتاجية صناعية تستند إلى تحول دينامي من الزراعة إلى الأنشطة الريفية غير الزراعية. وتسلم تلك الخدمات أيضا بأن الفقر أكثر انتشارا بكثير بين النساء، وبذلك يجبرهن بقدر متزايد على البحث عن سبل لكسب العيش في الزراعة أو في القطاع غير الرسمي. ولذلك تشدد هذه الخدمات على بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما فيها أنشطة القطاع غير الرسمي، بهدف حفز تطوير أسواق محلية مستدامة، وجعل تنظيم المشاريع والتنمية الريفية محركين رئيسيين لتحسين الأداء الاقتصادي وفي نهاية المطاف التمهد لبذل جهود أوسع نطاقا موجهة صوب الأسواق الوطنية وأسواق التصدير.

٣٤- وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ستركز الخدمات المقدمة في ميدان تطوير مهارات تنظيم المشاريع الريفية ولدى المرأة على أقل البلدان نموا وعلى المناطق الخارجة من الأزمات، وستوجه صوب ما يلي:

• إجراء تحليلات جنسانية في أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بتنمية المجتمعات المحلية، بغية استبانة الاحتياجات والعقبات وتزويد الحكومات المحلية بالمشورة السياساتية وأدوات الترويج؛

• مكافحة تمهيش المنشآت البالغة الصغر والصغيرة الناتج عن قوى العولمة، وذلك عن طريق تدخلات مثل تطوير الأعمال الموجه صوب النمو، والتسويق الاستراتيجي، وتعزيز الإنتاجية، والتشبيك؛

• إعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي في أحوال ما بعد الأزمات، بغية تحسين الأمن البشري في المناطق المنكوبة بالصراعات؛



الحصاد العالية والقيمة المضافة المنخفضة تؤديان إلى محدودية القدرة التنافسية وضياح إمكانيات تهيئة فرص العمل وإدراج الدخل. وبصفة أكثر تحديداً، تتناول الخدمات المسائل المتعلقة بنظم ما بعد الحصاد في قطاع الأغذية، فتشمل تكنولوجيا ما بعد الحصاد، وتوافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وسلامة الأغذية ونوعيتها، وتحسين نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق.

٤٠ - وستعطي الأولوية لما يلي:

- تقديم المشورة بشأن الخيارات الإنمائية والسياسات ذات الصلة بها الرامية إلى حفز الإدماج العادل للصناعات الزراعية الصغيرة في النظم ذات الوجهة السوقية؛
- تنفيذ برامج وطنية وإقليمية للمواءمة بين النظم الخاصة بسلامة ونوعية الأغذية وفقاً للمتطلبات والمعايير الدولية؛
- ترويج تكنولوجيا ما بعد الحصاد الابتكارية من خلال إقامة مراكز تميز إقليمية في مجالات تجهيز الأغذية، ومراقبة السلامة والنوعية، والتعبئة والتغليف، والوسم، ومعايير الاختبارات، والآلات الزراعية، وتكنولوجيا الأتمتة، واستخدام المنتجات الثانوية، إلخ.

٤١ - وفي القطاعات غير الغذائية، ستعطي الأولوية لدعم تجهيز المواد الليفية الطبيعية مثل القطن والصوف والحبر والجلود والخيزران والخشب، التي كثيراً ما تشكل حصة رئيسية من الموارد الطبيعية المحلية للبلدان النامية. ويوفر تجهيز هذه الألياف لصنع طائفة من السلع المكتملة الصنع خياراً واضحاً وبسيطاً لزيادة التنوع وإضافة القيمة وإدراج الدخل. وتكنولوجيا تجهيز الألياف هي بطبيعتها أنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة، مناسبة بوجه خاص لتيسير تصنيع الريف وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة في المجتمعات

وتكاملي. وفي هذا السياق، ستواصل اليونيدو مشاركتها النشطة في الاتفاق العالمي التابع للأمم المتحدة.

٣٧ - وتحدث التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثاراً بعيدة المدى في عمليات الأعمال الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولذلك تمثل إمكانية الحصول على معلومات معدة خصيصاً ومنصات حاسوبية خاصة بالأعمال التجارية الإلكترونية متطلبات رئيسية لنفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية. ونظراً للتكاليف والمخاطر العالية نسبياً في المرحلة الأولية، توجد حاجة متزايدة لمساعدة هذه المنشآت على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما أدوات الأعمال التجارية الإلكترونية. وسيركز برنامج دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذه المنشآت الداخلة حديثاً إلى الأسواق العالمية وسييسر إدماجها في سلاسل القيمة وشبكات التجارة الدولية عن طريق المنصات الحاسوبية المأمونة الخاصة بالتجارة والتسويق.

خريطة الخدمات ٥ - الصناعات الزراعية

٣٨ - للصناعات الزراعية أهمية كبرى للبلدان النامية عموماً، ولأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، باعتبارها وسيلة لتزويد سكانها الذين يتزايدون تزايداً سريعاً بسبل العيش المستدامة. وفي هذا السياق، تقدم الخريطة الخدمية الخاصة بالصناعات الزراعية عدة خدمات هامة من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، تتصدى للمجالات القطاعية المحددة والمسائل المواضيعية الأعم.

٣٩ - ويقصد من الخدمات الخاصة بقطاعات محددة تلبية احتياجات صناعات تجهيز المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية. وفي قطاع الأغذية، يقصد من هذه الخدمات أن تساعد البلدان النامية على الحد من خسائر ما بعد الحصاد العالية وزيادة مستويات القيمة المضافة. فخسائر ما بعد

المخصصة وتعزيز خصائصهم المميّزة. والمجالات المحددة الواعدة بالنجاح، في هذا الصدد، هي التالية:

- تطوير المنتجات والمكونات التامة الصنع وشبه تامة الصنع من أجل السكان المحليين والوحدات الصناعية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد التخصص والإنتاجية؛
- إقامة و/أو تعزيز مراكز للتصميم وتطوير المنتجات تزود الصانعين المحليين بالمعلومات عن المواضع والاتجاهات، وهندسة القوالب، ومواصفات المنتجات ووصفاتها، والوثائق الهندسية وأدوات الترويج، فضلا عن المعلومات الخاصة بالمستهلكين؛
- إنشاء و/أو تعزيز خدمات دعم تكنولوجي قادرة على تنفيذ نظم كفؤة لضمان النوعية، وتوفير اختبار المواد والمنتجات واعتمادها بكفاءة، وتدريب وإعادة تدريب الموظفين التقنيين وموظفي الإدارة الوسطى التابعين للوحدات الصناعية المحلية.

٤٤- ويتعلق مجال آخر من المجالات المواضيعية التي سيجري تناولها تعزيز سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية الريفية عن طريق سلاسل الإمدادات الزراعية الكفؤة. وسيجري تناول هذا المجال بالتعاون مع المساعدة التي تقدمها وكالات أخرى في قطاعات أساسية مثل الزراعة والصحة والتعليم وتكميلا لتلك المساعدة. وسينصب التركيز الرئيسي فيه على الارتقاء بمنشآت التجهيز التقليدية في المناطق الريفية بغية التوريد للأسواق المحلية أو الإقليمية أو الدولية ذات القيمة الأعلى. وسيُسعى في إطاره أيضا إلى تحسين سلاسل قيمة المنتجات الطازجة، وتطوير سلاسل التوريد الخاصة بالحصائل/المنتجات الزراعية المبتكرة أو غير التقليدية الموردة إلى الأسواق ذات القيمة العالية. وستعطي الأولوية لما يلي:

المحلية وفي الوقت نفسه إنتاج سلع يوجد طلب مستمر عليها في السوق العالمية.

٤٢- وفي هذا الصدد، ستركز الخدمات التي ستقدم على أربعة مجالات ذات أولوية، وهي:

- زيادة وتحسين إمدادات المواد الزراعية الأساسية من خلال زيادة كفاءة آليات جمع المحاصيل، وتحسين المناولة، وتقليل الهدر، والأخذ بتصنيف النوعية، ومخططات الحوافز ذات الصلة؛
- توسيع نطاقات المنتجات واستحداث تصميمات وأفكار ابتكارية بغية الاستفادة من قاعدة المواد المحلية والمهارات التقليدية بفعالية أكبر وفي الوقت نفسه تشجيع التسويق في الأسواق المتخصصة والإنتاج المركز المجال تركيزا ملائما للسلع الاستهلاكية التامة الصنع؛
- تحسين تكنولوجيات التجهيز، بغية زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والقيمة المضافة للأنشطة المحلية الخاصة بتجهيز الألياف والارتقاء بنوعية المنتجات التامة الصنع واتساقها؛
- الحد من الأثر البيئي للوحدات الصناعية الخاصة بتجهيز الألياف، عن طريق تعزيز السلامة المهنية والمعايير الصحية وتدابير مكافحة التلوث الصناعي.

٤٣- ومن بين المجالات المواضيعية، سيشدد بوجه خاص على ابتكار وتنويع المنتجات من أجل تعزيز النفاذ إلى الأسواق. فتطوير المنتجات المستند إلى الموارد الزراعية المتوفرة هو المفتاح لجعل البلد مشاركا محتملا في السوق العالمية ولمواجهة المنافسة المتزايدة من السلع المستوردة في السوق المحلية. وينبغي أن يوجد الصانعون مكانا لهم في سياق التعاون الدولي بتنويع منتجاتهم والنفاذ إلى الأسواق

- الدعم التقني-الاقتصادي للمنشآت الزراعية الريفية الرائدة عن طريق تحسين التكنولوجيا والارتقاء بالمهارات وتحسين سلامة تدفق الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل الهدر واستخدام المنتجات الثانوية وتحسين التعبئة والتغليف؛
- المساعدة العملية في تسويق المنتجات الزراعية تامة الصنع وشبه تامة الصنع في الأسواق الإقليمية والعالمية؛
- بناء القدرات في مجال الآلات الزراعية عن طرق إقامة مراكز تكنولوجية ريفية لنقل التكنولوجيا وإصلاح وصيانة الأدوات الزراعية الأساسية ومعدات تجهيز المحاصيل الزراعية في المناطق الريفية؛

- تعجيل الأخذ بالتدخلات التقنية المحسنة الخاصة بمكافحة تدهور الأراضي والتصحر وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة.

- ٤٥- و المجال المواضيعي الثالث الذي سيجري تناوله هو تعزيز الأمن البشري في أحوال ما بعد الأزمات. وعموما تواجه البلدان الخارجة من هذه الأحوال بالحاجة الملحة إلى إعادة تأهيل أو إعادة تشييد البنيات التحتية الاقتصادية-الاجتماعية الضرورية المدمرة، مثل البنيات التحتية المتعلقة بإمدادات الغذاء، وتوفير خدمات الإصلاح والصيانة، وتهيئة فرص العمل بصورة فورية. ولذلك ستقوم تدخلات اليونيدو بما يلي:

- العمل على تلبية الحاجة العاجلة إلى قطع الغيار للآلات والمعدات الزراعية وضمان توفير إمدادات كافية من هذه المدخلات بصفة مستمرة من خلال إقامة/إعادة تأهيل مرافق الإصلاح والصيانة؛
- ٤٦- تتناول خدمات اليونيدو في إطار هذه النمطة الخدمية مجال الطاقة الريفية اللازمة للاستخدام الإنتاجي ومجال كفاءة استخدام الطاقة، فضلا عن مجال تغير المناخ.
- ٤٧- ويهدف برنامج الطاقة الريفية إلى تقديم خدمات عصرية في مجال الطاقة إلى فقراء الريف باستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويتوافق البرنامج مع الأهداف الإنمائية للألفية ومع استراتيجية اليونيدو المؤسسية، لأن الطاقة يمكن أن تخفف حدة الفقر وأن تمنع الجوع بتيسير الاستخدامات المدرة للدخل وإقامة المنشآت البالغة الصغر وكذلك توفير الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات أساسية مثل ضخ المياه وتجهيز/طحن الأغذية وطبخها.
- ٤٨- وتشمل مشاريع اليونيدو في هذا المجال ما يلي:
- دراسة جدوى شتى نهج توليد الطاقة وتوضيح الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لتلك النهج؛

والمعلومات، التي يمكن نقلها عن طريق التدريب داخل البلد.

٥٢- وفي ميدان تغير المناخ، ستواصل خدمات التعاون التقني التي تقدمها اليونيدو التركيز على بناء القدرات من أجل إقامة بيئة مؤاتية للمشاريع الصناعية في إطار ما ينص عليه بروتوكول كيوتو من آليات المرونة القائمة على المشاريع، وعلى تيسير صوغ وتنفيذ تلك المشاريع من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتنال هذه الأنشطة التأييد منذ بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وستواصل اليونيدو، رهنا بتوفر الأموال، توسيع أنشطتها في مجالات التوفيق بين العارضين والطلبين، وبناء الشراكات، وإزالة العقبات، ونقل التكنولوجيا غير الضارة للمناخ، والتكيف لتغير المناخ.

خريطة الخدمات ٧- بروتوكول مونتريال

٥٣- شددت اليونيدو تشديدا خاصا على مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات البيئية التي تهدد الموارد المشاعة العالمية. ومن بين هذه التحديات، يحتل استنفاد الأوزون مكانة عالية على جدول الأعمال. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ستواصل اليونيدو تقديم مساعدتها إلى البلدان النامية بغية تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. وسيؤدي تحسين الأثر البيئي للمنشآت وتحسين الصورة البيئية للمنشآت، وتحسين نوعية منتجاتها الذي يتحقق نتيجة لأنشطة بروتوكول مونتريال التي تضطلع بها اليونيدو، إلى مساعدة هذه الشركات على الحفاظ على أسواقها وتطويرها واستدامة تهيئة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في بلدانها.

٥٤- سيتعين إكمال معظم أنشطة التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، لأن إنتاج معظم هذه المواد واستهلاكها سيحظر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويمثل ذلك تحديا خاصا

• تشجيع المنشآت المحلية المستدامة التي يمكنها أن تقدّم خدمات موثوقة في مجال الطاقة بالاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

• استبانة الأنشطة المدرة للدخل المتصلة بإنتاج/توليد أو استخدام الطاقة في المناطق الريفية؛

• تشجيع منشآت الصناعة التحويلية والتشييد المحلية على المشاركة في مشاريع الطاقة.

٤٩- ومن الأمثلة على مشاريع اليونيدو الخاصة بالطاقة الريفية والتي يجري إعدادها أو اقتباسها توليد الكهرباء للشبكات الصغيرة المعزولة بالاعتماد على الطاقة المتجددة، ونظم المعلومات والاتصالات الريفية المعتمدة على الطاقة المتجددة، وتطبيق تكنولوجيات الكتلة الأحيائية العصرية في المناطق الريفية.

٥٠- ويتصدى برنامج اليونيدو الخاص بكفاءة الطاقة لواقع أن الصناعة من أكبر مستخدمي الطاقة. ولذلك فإن كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة هامة جدا لزيادة الإنتاجية وتحقيق الكثافة المثلى لاستخدام الطاقة في الصناعات التحويلية والخدمات. والصناعة ذات الكفاءة في استخدام الطاقة أكثر قدرة على المنافسة وأقل تلويثا وتساعد على تحقيق الأمن الطاقوي الوطني. ومشاريع اليونيدو في هذا المجال موجهة إلى قطاعات حساسة من حيث الطاقة مثل صناعات العدد اليدوية والخزف والزجاج والأسمنت والطوب والتكويك وقوالب الصب الفلزية. وهي تهدف ليس فقط إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة بل أيضا إلى الحد من التلوث.

٥١- وعلاوة على ذلك، تطبق اليونيدو نهجا نظاميا يهدف إلى تحقيق الكفاءة المثلى لنظم الطاقة المعتمدة على الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى على مستوى المصانع. ولا يحتاج ذلك إلى الأخذ بتكنولوجيات جديدة عالية الثمن بل يستند إلى نقل المهارات والمعارف

#### خطة الخدمات ٨ - الإدارة البيئية

٥٦- في إطار هذه الخطة الخدمية ستصدي اليونيدو للتحديات المنبثقة من الملوثات العضوية الثابتة، وكذلك لترويج أساليب الإنتاج الأنظف ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً. وفضلاً عن ذلك، ستصدي اليونيدو للمسائل المتعلقة بالضغط البيئية على المياه الدولية.

٥٧- وستركز الخدمات المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة على بناء القدرات المؤسسية اللازمة لترويج إدماج الاعتبارات البيئية في سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، وبذلك يدرج جدول أعمال البيئة في عملية التنمية الصناعية. وستساعد هذه الخدمات مؤسسات القطاعين العام والخاص على إزالة الملوثات العضوية الثابتة والمواد السامة الثابتة الناتجة من العمليات الصناعية. كما ستساعد على وضع خطط وبرامج تنفيذ وطنية لترويج الأخذ بالتكنولوجيات/الممارسات البيئية الفضلى والتكنولوجيات السليمة بيئياً، مثل التكنولوجيات غير الاحتراقية لإزالة نفايات الملوثات العضوية الثابتة والتخلص من المعدات الملوثة بها، ونشر تلك التكنولوجيات والممارسات. وعلاوة على ذلك، ستيسر هذه الخدمات الأخذ بنظم الإدارة الكيميائية المتكاملة التي تشمل على إحداث زيادات في الإنتاجية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتعزيز الصحة والسلامة البيئيتين، وتحسين الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والإدارة الرشيدة في العالم.

٥٨- وتستخدم اليونيدو بقدر متزايد، في ترويج الإنتاج الأنظف، مفهوم الإدارة المستدامة للموارد الصناعية. وقد استهلت بالفعل، في تعاون وثيق مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في مصر والمكسيك وسانت بطرسبرغ، مشاريع لترويج هذا المفهوم في القطاع الكيميائي. ويجري تطوير مشروع آخر في قطاع المنسوجات سيتم في إطاره ما يلي:

لأن المشاريع الكبيرة والأسهل أكملت بالفعل وبرزت الآن إلى المقدمة مشاريع ذات جدوى اقتصادية أقل تستند إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولذلك ستكون أولويات اليونيدو في هذا المجال كما يلي:

- تعزيز المؤسسات وإذكاء الوعي؛
  - صوغ السياسات والتشريعات؛
  - رصد أداء البرامج والتحقق منه ومراجعته؛
  - بدء أنشطة الإنهاء التدريجي في قطاعات جديدة، مثل المبردات؛
  - إعداد برامج للإنهاء التدريجي للهيدروفلورو كربونات؛
  - إكمال المشاريع الاستثمارية الجارية والبرامج القطاعية والوطنية الخاصة بالإنهاء التدريجي لاستخدام مواد مختلفة مستفدة للأوزون؛
  - تقديم المساعدة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في قطاعي صيانة معدات التبريد والمذيبات وفي الزراعة؛
  - إغلاق مرافق إنتاج المواد المستفدة للأوزون.
- ٥٥- وفي جزء من البرنامج، ستشارك اليونيدو أيضاً مشاركة نشطة في محافل مختلفة تتعلق بصوغ السياسات من أجل تنفيذ بروتوكول مونتريال، منها التالية:
- اجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال؛
  - اجتماعات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف؛
  - اجتماع الشبكة الإقليمية لمسؤولي الأوزون؛
  - احتفالات اليوم الدولي للأوزون؛
  - المؤتمرات وحلقات العمل والمعارض التقنية والعلمية.

واستخلاص الذهب على نطاق حرفي، سيجري بيان عملي لسبل التغلب على العقبات التي تعترض الأخذ بأفضل الممارسات وتدابير منع التلوث التي تحد من تلوث المياه الدولية بالزئبق الناتج من تعدين الذهب على النطاق الحرفي والصغير. وسيشتمل المشروع على الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة، وتدريب العاملين في المناجم، واستحداث آليات وقدرات تنظيمية لدى الحكومات، وإجراء تقييمات بيئية وصحية، وبناء القدرات في المختبرات المحلية بغية مواصلة رصد التلوث الزئبقي. وتشارك في المشروع ستة بلدان هي: إندونيسيا والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسودان.

#### رابعاً- برنامج البحوث والدراسات الاستقصائية للقدرات التنافسية

##### برنامج البحوث

٦٢- الهدف من برنامج اليونيدو للبحوث هو تحسين القدرات التحليلية لدى الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المعرفة في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في مجال وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة وسياساتها وبرامجها.

٦٣- وستواصل اليونيدو خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إجراء البحوث في إطار أربعة عناصر بحثية لبرنامج البحوث الخاص بالأجل المتوسط، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، الذي وافق عليه المؤتمر العام في دورته العاشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي:

- إسهام الصناعة في التنمية والتخفيف من حدة الفقر؛
- نشر التكنولوجيا من أجل تعزيز الإنتاجية؛
- الخيارات السياسية في النظام الاقتصادي الجديد؛

(أ) استكشاف إمكانية تسويق منتجات المنسوجات التي تصنع وفقاً لهذا المفهوم و(ب) تحديد متطلبات اعتماد المفهوم من حيث المساعدة التقنية. وسيركز هذا المشروع على الصين والهند.

٥٩- وتنطوي هذه النمطة الخدمية أيضاً على تطبيق منهجية طورها اليونيدو لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى منشآت رائدة. والهدف هو تحقيق امثال هذه المنشآت الرائدة للمعايير البيئية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجها إلى أن تبقى قادرة على المنافسة وإلى التصدي للنتائج الاجتماعية للارتقاء الكبير بالتكنولوجيا. وتقوم اليونيدو الآن، بعد أن أنجزت برنامجاً ناجحاً في بلدان حوض نهر الدانوب، بإعداد برنامجاً مماثل خاص ببلدان الحوضين الجنوبي والشرقي لبحر الأبيض المتوسط.

٦٠- وتنفذ اليونيدو في إطار هذه النمطة الخدمية أيضاً برامج رئيسية تتناول المشاكل الإقليمية عبر الحدودية لمناطق أحواض الأنهار والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، وجميعها ضمن مجال تركيز مرفق البيئة العالمية وهو المياه الدولية. وتجمع هذه البرامج بين حكومات المنطقة وعلماء من مختلف التخصصات من أجل تقييم ما للتنمية الصناعية والأداء الصناعي من تفاعلات معقدة مع المياه الدولية ومن أجل تحديد الظروف الأساسية التي يمكن أن يحكم مقارنة بها على الإجراءات التي تتخذ في المستقبل. ويتيح هذا التعاون وضع أهداف بيئية وإمائية ملائمة والتوصية بالتدابير ذات الأولوية للحفاظ على القدرات الإنتاجية البيئية أو استعادتها. ويجري تنفيذ هذه البرامج بالفعل في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في خليج المكسيك وتيار غينيا وتيار همبولت. ويجري، وفي أوروبا والدول المستقلة حديثاً، إعداد برنامج عمل استراتيجي لحوض نهر الدنيبر.

٦١- وفي إطار المشروع العالمي الجاري الخاص بإزالة العقبات التي تعترض الأخذ بالتكنولوجيات الأنظف لتعدين

واستخدم سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية، الذي يوفر تقييما دوريا للأداء الصناعي النسبي للمناطق والبلدان، وكذلك للمحدّثات الرئيسية التي يستند إليها الأداء. وستواصل اليونيدو أيضا صون وتطبيق منهجيتها المتخصصة لإجراء التشخيصات الصناعية الاستراتيجية.

٦٦- وستشتمل النواتج الرئيسية لهذا النشاط خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ على ما يلي:

- نشر سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية في عام ٢٠٠٧ وفي عام ٢٠٠٩؛
- صقل وتحديث منهجية اليونيدو لتشخيصات القدرات التنافسية الصناعية؛
- ثماني دراسات استقصائية إقليمية و/أو وطنية عن القدرات التنافسية باستخدام منهجية اليونيدو، يتم التحقق من صحتها عن طريق اجتماعات وحلقات عمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- خمسة عشر موجزا قطريا باستخدام منهجية اليونيدو لتشخيصات القدرات التنافسية الصناعية؛
- دراستين استقصائيتين قطاعيتين عن الاتجاهات والتحديات والفرص العالمية في صناعات مختارة.

#### خامسا- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

٦٧- قد يرغب المؤتمر في النظر في المعلومات المقدمة في هذه الوثيقة وتقديم التوجيه اللازم بشأنها.

• تنمية القطاع الخاص.

٦٤- وستشتمل النواتج الرئيسية لبرنامج البحوث ما يلي:

- عددان من تقرير التنمية الصناعية، يشتملان على جزء واحد عن الاتجاهات العالمية وجزء ثان يركز على مسألة رئيسية يتناولها برنامج البحوث؛
- ثمانية تقارير بحثية على الأقل عن مواضيع يتناولها برنامج البحوث؛
- أربع حلقات عمل على الأقل لعرض ومناقشة استنتاجات البحوث والآثار السياساتية لمشاريع البحوث؛
- مركز معارف على الإنترنت لتعميم تقارير بحوث اليونيدو وغيرها من المنشورات ذات الصلة الصادرة من مؤسسات أخرى، وتوفير منتدى مناقشة إلكتروني حول المواضيع والمسائل التي يتناولها برنامج البحوث.

الدراسات الاستقصائية للقدرات التنافسية

٦٥- علاوة على ما تقدم، ستضطلع اليونيدو بسلسلة من الدراسات الاستقصائية للقدرات التنافسية بهدف تحسين قدرات الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المعرفة على تقييم أداء صناعاتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي وإعداد البيانات الأساسية حوله ورصده رصدا مستمرا. وفي هذا السياق ستواصل اليونيدو تحديث